



AFRICA REGIONAL
PLATFORM FOR
DISASTER RISK
REDUCTION



NAMIBIA
21-24 OCTOBER
2024



Republic of Namibia



UNDRR



Distr. General
24 October 2024

Original: English

إعلان الاجتماع الرفيع المستوى الثامن المعني بالحد من مخاطر الكوارث

ويندهوك، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤



A.24-001271 (A)

إعلان ويندهوك لتعزيز تنفيذ إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود المسؤولين عن الحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا، وقد اجتمعنا في مدينة ويندهوك يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى الثامن المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي سبقته الدورة التاسعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث، التي عقدت يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ تحت شعار ”تصرف الآن من أجل أفريقيا القادرة على الصمود التي نريدها“،

إذ نعرب عن تقديرنا لحكومة ناميبيا وشعبها لاستضافة هذه الفعاليات ولما حظي به المندوبون من كرم ضيافة وترحيبٍ حار،

وإذ نعرب عن تقديرنا أيضا لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لتنظيمهما هذه الفعاليات بدعم من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي،

وإذ نشير إلى المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثلاثين المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (EX.CL/Dec.943 (XXX))، وأيد فيه برنامج العمل لتنفيذ إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا،

وإذ نشير أيضا إلى اعتماد الوزراء ورؤساء الوفود الأفارقة المسؤولين عن الحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا إعلانَ نيروبي بشأن التعجيل بالسير نحو تحقيق غايات برنامج العمل وأهدافه، وذلك في الاجتماع الرفيع المستوى السابع المعني بالحد من مخاطر الكوارث المعقود في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١،

وإذ نقدر الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين والدعم المقدم من الفريق العامل الأفريقي المعني بالحد من مخاطر الكوارث في تنفيذ الأولويات والمقررات الواردة في إعلان نيروبي وفي ’الموقف الأفريقي المشترك‘ المقدم للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٢٢،

وإذ نشير على مفوضية الاتحاد الأفريقي لقيادتها في تنفيذ الأولويات والمقررات الواردة في إعلان نيروبي وفي ’الموقف الأفريقي المشترك‘ المقدم للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٢٢،

وإذ نشير إلى المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الأربعين، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٢٢ (EX.CL/Dec.1143-1167(XL))، وأيد فيه الإطار المؤسسي والتشغيلي لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعمل المبكر لأفريقيا وبرنامج تنفيذه للفترة ٢٠٢٢-٢٠٣٠،

وإذ نثبته بإطلاق مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الموسومة بـ’نظم الإنذار المبكر للجميع‘ في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في شرم الشيخ، و’خطة العمل المتعلقة بنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة للجميع في أفريقيا (٢٠٢٧-٢٠٢٣)‘ في مؤتمر القمة الأفريقي الافتتاحي المعني

بالمناخ، المعقود في نيروبي، وبأهميتها في دعم تنفيذ الإطار المؤسسي والتشغيلي لنظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعمل المبكر في أفريقيا وبرنامج تنفيذه للفترة ٢٠٢٢-٢٠٣٠،

وإذ نرحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٢٣ الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠،

وإذ نرحب أيضا بإعلان نيروبي للقادة الأفارقة بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل، اللذين أعتدما في مؤتمر القمة الأفريقي الافتتاحي المعني بالمناخ، المعقود في نيروبي في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣،

وإذ نرحب كذلك بنتائج الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودتين في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، وفي دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، وإذ نخطط علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثامنة والعشرين لتشغيل 'صندوق مواجهة الحسائر والأضرار' الذي أطلق في الدورة السابعة والعشرين،

وإذ نُنوه بنتائج الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤، والمؤتمر الوزاري الأفريقي السادس المعني بالأرصدة الجوية، المعقود في أديس أبابا يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٢٤، ومؤتمر القمة الافتراضي غير العادي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الجفاف والفيضانات الناجمة عن ظاهرة النينو، الذي عقد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٤، والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في أنتيغوا وبربودا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٤، والمنتدى الحضري الأفريقي الأول، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، واجتماع استراتيجية أقل البلدان نموا والاجتماع الوزاري، المعقودين في ليلونغوي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٢٤، والمؤتمر الثاني عشر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا، المعقود في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، والدورة الاستثنائية العاشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، المعقودة في أبيدجان، كوت ديفوار، في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، والمنتدى الأفريقي الأول لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن نُظم الإنذار المبكر للجميع، الذي عقد في ويندهوك في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤،

وإذ نقر أيضا باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ 'ميثاق المستقبل'، إلى جانب مرفقاته، بما في ذلك 'إعلان الأجيال المقبلة' و'الاتفاق الرقمي العالمي'، وإذ نلاحظ أن تنفيذ برنامج العمل أمر بالغ الأهمية لتنفيذ ميثاق المستقبل في أفريقيا،

وإذ نعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد حدة وتواتر الكوارث المتصلة بالأحوال الجوية والمناخية القصوى، لا سيما الكوارث الناجمة عن الظواهر التي تنطوي على 'النينيو' و'التذبذب الجنوبي'، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا،

وإذ نضع في اعتبارنا التقرير الأخير للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية الذي يحمل عنوان "حالة المناخ في أفريقيا ٢٠٢٣"، الذي يفيد بأن البلدان الأفريقية تخسر في المتوسط ما بين ٢ و ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا بسبب الأخطار المتصلة بالمناخ، وأن العديد منها يحول قُربة ٩ في المائة من ميزانيته للاستجابة للظواهر المناخية القصوى،

وإذ نسلم بالأثر الكبير للظواهر الجوية والمناخية القُصوى التي تسببها النينو والتذبذب الجنوبي على القارة الأفريقية، لا سيما على الزراعة والأمن الغذائي وعلى أكثر المجتمعات المحلية تعرضاً للخطر، وبالحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار في شبكات الرصد وأدوات التنبؤ، والحد من مخاطر الكوارث، والتأهب لها، والإنذار المبكر، والعمل المبكر، والتعافي القادر على الصمود، وإعادة البناء بشكل أفضل، والعمل الاستباقي والتكيف مع المناخ، لا سيما في البلدان الأكثر تضرراً،

وإذ نسلم أيضاً بالطابع المنتظم للمخاطر، الذي يتجلى في الكوارث المترابطة والمتزامنة وآثارها المتتالية والمدمرة، التي تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

وإذ نسلم كذلك بإعلان المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في آب/أغسطس ٢٠٢٤ أن تفشي جذري القردة يشكل حالة طوارئ في مجال الصحة العمومية تتعلق بالأمن القاري، وإعلان المنظمة العالمية للصحة أنه حالة طوارئ في مجال الصحة العمومية تثير قلقاً على الصعيد الدولي، وإذ نُعرب عن تقديرنا لجهودهما الرامية إلى تعزيز وتسريع مواجهة تفشي جذري القردة ومرض فيروس ماربورغ في أفريقيا،

وإذ نُنوه بقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ 'خطة العمل المتعلقة بِنُظم الإنذار المبكر للجميع في أفريقيا (٢٠٢٣-٢٠٢٧)' بدعم من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في جميع أنحاء القارة،

وإذ ندرك الفجوة الكبيرة في تمويل تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك أولويات المواجهة والتعافي والبرنامج الأفريقي لنظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعمل المبكر،

وإذ ندرك أيضاً حاجة الدول الأفريقية الأعضاء إلى إنشاء خلايا مراقبة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعمل المبكر من أجل تنسيق ورصد ونشر المعلومات عن احتمال وقوع كوارث وما يرتبط بها من آثار، في سبيل تيسير أنشطة التأهب للكوارث ومواجهتها والتعافي منها والإجراءات الاستباقية،

وإذ نقدر دور أصحاب المصلحة، بمن فيهم البرلمانيون، ومنظمات المجتمع المدني، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط العلمية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والشباب، والنساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكيانات القطاع الخاص، والسلطات والمجتمعات المحلية، في دعم وتنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات، والجهود التي يبذلها 'المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر' في دعم الدول الأعضاء لتعزيز آليات تمويل المخاطر،

وإذ نؤكد أهمية الحرص على التأزر والاتساق في تنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث، والإجراءات الاستباقية، والإجراءات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بتغير المناخ على جميع المستويات، بما في ذلك في سياق الصلة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية،

وإذ نضع في اعتبارنا نتائج التقييم العالمي الأول في إطار اتفاق باريس والحاجة إلى عمل مناخي عاجل وطموح لتحقيق أهداف اتفاق باريس، وإذ يساورنا القلق إزاء عدم كفاية ما توفره البلدان المتقدمة من وسائل التنفيذ للتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود،

وإذ نرحب بإطلاق 'البرنامج الأفريقي للمرونة الحضرية' الذي يمكنه، إلى جانب مبادرة 'جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام ٢٠٣٠'، أن يسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ برنامج العمل في المناطق الحضرية،

وإذ نحيط علماً بالإطار الشامل للسلامة المدرسية ٢٠٢٢-٢٠٣٠ الذي وضعه التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها في قطاع التعليم،

وإذ نرحب بإطلاق 'تحالف القطاع الخاص من أجل مجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث'، الذي أنشأه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبخطة العمل الجنسانية لدعم تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠،

وإذ نتفقد الدعم الذي تقدمه الحكومات الأفريقية والشركاء الإنمائيون وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتنفيذ برنامج العمل،

وإذ نعلن تصميمنا على الوفاء بالتزاماتنا في ما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث، والاستراتيجيات وخطط العمل دون الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث، بوصفها أدوات حاسمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

فإننا،

١- ندعو الدول الأعضاء إلى القيام، بدعم من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكيانات الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين، بتعبئة الموارد للنهوض بتنفيذ البرنامج الأفريقي لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعمل المبكر، بما في ذلك إنشاء غرف عمليات؛

٢- ندعو الدول الأعضاء أيضاً، بدعم من الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، إلى الاستفادة من المبادرات القائمة وضمان التنفيذ القطري لخطة العمل المتعلقة بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة للجميع في أفريقيا (٢٠٢٣-٢٠٢٧) دعماً للبرنامج الأفريقي لنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة والعمل المبكر، بما في ذلك في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة ومن النزاعات؛

٣- ندعو من جديد الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراكز الإقليمية المعنية بالمناخ، والمراكز الإقليمية المتخصصة في الأرصاد الجوية من أجل تنمية القدرات وزيادة الاستثمار في النظم الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا في سبيل تحسين توليد المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ وتقديم الخدمات من أجل الإنذار المبكر الفعال والإجراءات الاستباقية وإدارة المخاطر العابرة للحدود على جميع المستويات، والاعتراف بالدور الحاسم للمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا في توفير الإنذارات والتحذيرات المتعلقة بالطقس والمناخ والمياه؛

٤- نشجع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية على تعميم الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الإنمائية في جميع القطاعات؛

٥- نطلب من الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والسلطات المحلية، وكيانات القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين تقديم الدعم لوضع وتنفيذ قوانين ونظم معارف أصلية ومحلية، وممارسات وسياسات واستراتيجيات وبرامج بشأن الحد من الكوارث تكون متسقة، ومبنية على المخاطر، ومحورها الإنسان، وشاملة للجميع، وكلية، وتراعي المنظور الجنساني، وشاملة للإعاقة؛

٦- ندعو من جديد الدول الأعضاء إلى زيادة مخصصات ونفقات الميزانية العامة السنوية، ووضع حلول ابتكارية للتمويل، بما في ذلك على المستوى المحلي، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص لتسريع تنفيذ برنامج العمل لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا؛

٧- ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوصول إلى مرافق التمويل الدولية؛

٨- نحث الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ استراتيجيات مستدامة وشاملة للحد من مخاطر الكوارث وآليات للتعايف؛

٩- ندعو الدول الأعضاء والسلطات المحلية والشركاء إلى تنفيذ برنامج المرونة الحضرية في أفريقيا، والاستفادة من 'مبادرة جعل المدن قادرة على الصمود في عام ٢٠٣٠'، وتنفيذ نتائج المنتدى الحضري الأفريقي الأول؛

١٠- ندعو أيضا الدول الأعضاء والسلطات المحلية والشركاء إلى مواصلة نتائج المنتدى الحضري الأفريقي الأول مع نتائج الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي، المقرر عقدها في القاهرة في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤؛

١١- نشجع الدول الأعضاء على إجراء تقييم لمخاطر الكوارث واختبار قدرة نظم البنى التحتية الحيوية على تحمل الإجهاد حتى تكون خطط البنية التحتية مقاومة للمخاطر ومواءمتها مع الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث ومع تقييمات المخاطر؛

١٢- نشجع أيضا الدول الأعضاء على تقديم الدعم لتعزيز الشراكات بين المؤسسات المسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث وتلك المسؤولة عن إدارة النزوح والإدارة البيئية والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والتخطيط والتمويل، من أجل تعزيز نهج شامل لإدارة المخاطر على جميع المستويات؛

١٣- ندعو من جديد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية للمشاركة بنشاط في نتائج منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والمؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا، وإلى جعل الحد من مخاطر الكوارث جزءا لا يتجزأ من الاستعراضات الطوعية الوطنية ودون الوطنية التي تجرى فيما يتصل بمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛

١٤- نحث مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين وغيرهم من أصحاب المصلحة على دعم الدول الأعضاء في تحسين قدرتها على توقع تفشي جذري القردة وفيروس ماربورغ والتأهب لهما ومواجهتهما والتعايف منهما، ومراعاة الحد من مخاطر الكوارث عند وضع خطط وسياسات التعايف ذات الصلة، وخطط واستراتيجيات الوقاية من الأوبئة والجوائح والقدرة على الصمود في نظم الرعاية الصحية؛

١٥- نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين العمل على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من 'إطار الرصد والإبلاغ لبرنامج العمل من أجل تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا' و'مرصد إطار سندي' في الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق جميع أهداف إطار سندي وبرنامج العمل؛

١٦- نطلب من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية تقديم الدعم لإعداد تقرير فترة السنتين عن تنفيذ برنامج العمل؛

١٧- نحث الدول الأعضاء على تعزيز النظم الوطنية لجمع البيانات المتعلقة بالخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث وتحليلها والإبلاغ عنها، مصنفة حسب الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية، وعند الاقتضاء، حسب الدخل والعمر ونوع الجنس والإعاقة والموقع الجغرافي؛

١٨- نشجع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين على دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الاستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من خلال شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد، والتصدي لها على جميع المستويات، والاستفادة من صندوق مواجهة الخسائر والأضرار؛

١٩- ندعو الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التصدي بشكل استباقي للنزوح الناجم عن الكوارث على جميع المستويات من خلال دمج الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والإدارة البيئية في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

٢٠- ندعو أيضا الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز اتساق السياسات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الحلول الابتكارية والفعالة من حيث التكلفة والقائمة على الطبيعة ونهج الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الوسط البيئي لسد الفجوات في القدرة على التكيف مع المناخ والتأهب ومواجهته وإعادة البناء بشكل أفضل من أجل الاستدامة؛

٢١- ندعو الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وتلك الواردة في التقرير نصف السنوي عن برنامج العمل من أجل تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث لفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا؛

٢٢- ندعو أيضا الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تنفيذ خطة العمل الجنسانية لدعم تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ على جميع المستويات؛

٢٣- نحث الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين على تعزيز النهج القائمة على العلم للحد من مخاطر الكوارث وجعلها أولوية من خلال زيادة الاستثمار في البحث والابتكار وتعزيز الحوارات العلمية والسياسات والممارسات، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في نظم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛

٢٤- نكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنسيق بلورة 'الموقف الأفريقي المشترك' بشأن الدورة الثامنة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث؛

٢٥- نطلب من حكومة ناميبيا، بوصفها رئيسة المنتدى الإقليمي الأفريقي التاسع للحد من أخطار الكوارث والاجتماع الرفيع المستوى الثامن المعني بالحد من أخطار الكوارث، أن تقدم هذا الإعلان إلى أجهزة السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي للنظر فيه وإقراره.

حرر في مثل هذا اليوم، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، في ويندهوك